تطور النظام البنكي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1974-2008

غراس نهلة،
باحثة مسجلة بالدكتوراه، أستاذة مساعدة قسم "أ"، بالمدرسة العليا للتجارة.

ملخص: يهدف هذا العمل إلى دراسة معمقة لمختلف الإصلاحات التي شهدها النظام البنكي الجزائري خاصة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، ومعرفة ما إذا ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير النظام البنكي من جهة وما إذا كان لها أثر على النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

الكلمات الدالة: إصلاحات النظام البنكي الجزائري، النمو الاقتصادي.

Résumé : Cet article va nous permettre d'étudier en profondeur les diverses reformes qu'a connues le système bancaire Algérien de au passage à l'économie de marché, et de voir si les reformes en question ont permit le développement de la sphère bancaire d'une part, et a avoir un impact sur la croissance économique d'autre part.

Mots clés: réformes du système bancaire algérien, développement économique.

مقدمـــة

لقد ركزت الجزائر جهودها منذ الاستقلال سنة 1962، وفي مراحل البناء الاقتصادي التي شهدتها، على تطوير قطاعها البنكي، وفق نظام التخطيط المركزي الذي بدأ سنة 1968 بخطة تجريبية ثم سلسلة مخططات، لإنشاء مؤسسات وطنية ضخمة ضمن سياسة التنمية المندمجة أو الصناعات المصنعة[1]. فكان للجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة دور التكفل بتمويل هذه المؤسسات والمشاريع الاستثمارية من خلال البنوك التجارية والخزينة العمومية طبقا للمخططات بالاعتماد على موارد الطاقة. وكأول خطوة تمّ إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[2] والصندوق الجزائري للتنمية لتوجيه هذه المدخرات[3]، كما تمّ تأميم البنوك الأجنبية التجارية التي كانت تموّل الاقتصاد الوطني [4]إلا أنّ ضعف أداء ومردودية المؤسسات العمومية، وانهيار أسعار البترول والغاز الطبيعي سنة 1986 وتدهور مداخيلها، [5] مما أدّى إلى لجوء كل من البنوك التجارية والخزينة إلى الحصول على تسبيقات من البنك المركزي وأصبح الإصدار النقدي يتوقف أساسا على حجم القروض الممنوحة للاقتصاد.

وبذلك تمّ إدخال إصلاحات جذرية في تسيير النظام البنكي والإقتصادي بهدف وضع حدّ للتنظيم والتسيير الإداري للنظام المالي واسترجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، والبنوك التجارية لدورها في جمع الودائع ومنح القروض وإبعاد الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد. ولم تتوقف الدولة عند هذا الحدّ بل لجأت إلى صندوق النقد الدولي متبنية بذلك برامج التصحيح الهيكلي من خلال عقد أربع اتفاقيات خلال الفترة (1994-1998) والتي سمحت لها بإعادة جدولة ديونها، والحدّ من معدّلات التضخم، تخفيض سعر صرف الدينار وإعادة التوازن في ميزان المدفوعات. وبهذا بدأت الجزائر تتخلى تدريجيا عن قواعد ومبادئ اقتصاد التخطيط المركزي وتتبنى أُسس اقتصاد السوق، فأدخلت إصلاحات جديدة من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض سنة 1990، كترخيص البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر، وتطوير الشبكة البنكية، تعزيز الاستقرار وزيادة المردودية البنكية، تقوية سوق القروض وتخفيض تكاليف الوساطة المالية، تقوية نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، إدخال أدوات سوق نقدية جديدة لامتصاص الفائض من السيولة. ومن هنا يأتي السؤال الرئيسي لهذه الدراسة حول مدى فعالية الإصلاحات المطبّقة على تطوير النظام البنكي؟ ومدى تأثير ذلك على النموّ الاقتصادي؟

وللإجابة عن هذا السؤال سوف نقوم بعرض ملخص لأهم الإصلاحات التي شهدها النظام البنكي لفترة الدراسة، ثم سنعرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع تطور النظام المالي بصفة عامة والبنكي بصفة خاصة، وعلاقته بالنموّ الاقتصادي وفي الدراسة التطبيقية سنختبر وجود أو انعدام العلاقة بين كل من تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة المعنية، بالإضافة إلى دراسة أثر الإصلاحات على تطور النظام البنكي.

1- نظرة حول إصلاحات النظام البنكي والتصحيح الهيكلي في الجزائر

1.1- إصلاحات إعادة هيكلة البنوك نهاية الفترة 1970

بعد أن أدخلت السلطات العمومية إصلاحات إعادة هيكلة البنوك والتي شملت البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وكانت محصلتها إنشاء بنكين (بنك الفلاحة التنمية الريفية في 1982/03/13) بمقتضى المرسوم (82-206) وكذلك بنك التنمية المحلية في 1985/04/30) بمقتضى المرسوم (85-85). ثم قانون استقلالية المؤسسات العمومية والقطاع البنكي لسنة 1988 الصادر بتاريخ

(1988/01/12) طبقا للمرسوم رقم (88-01) حيث سعى إلى إحياء شخصية هوية المؤسسات بنقل مقرّاتها الاجتماعية من الجزائر العاصمة إلى أقرب وحدة إنتاج بهدف تقريب هذه المؤسسات الإنتاجية حسب خطوط الإنتاج وكذلك نوع النشاط. أمّا الهيكلة المالية فتمثلت في تقديم مساعدات مالية للمؤسسات على شكل قروض لا تستردّ. إنشاء صناديق مساهمة تهدف إلى تسيير محفظة القيم المنقولة والأسهم الصادرة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية لصالح الدولة.[6] وفيما يخص استقلالية القطاع البنكي فلقد سعى هذا القانون لاسترجاع البنك المركزي لدوره ضمن المنظومة البنكية ليس كمركز لتنفيذ الأهداف الوطنية، بل كمركز لاتخاذ كافة التدابير التي تخدم السياسة البنكية وذلك خضوعه إلى قواعد التجارة مع تطبيق مبادئ الربحية والمردودية.[7].

2.1-الإصلاحات البنكية من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990

صدر قانون النقد والقرض رقم 10-90 بتاريخ 1990/04/14 والذي كان يهدف إلى وضع حدّ للتنظيم والتسيير الإداري للنظام المالي، وإعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض والصرف والذي أصبح يعتبر بنكا تجاريا تخضع ملكية رأس ماله للدولة ولا يخضع للتسجيل في السجّل التجاري (المادة رقم 11). وأصبح بنك الجزائر يسير ويراقب من قبل مجلس النقد والقرض[8]، والذي يعتبر، من جهة، مجلس إدارة للبنك، ومن جهة أخرى، سلطة نقدية. أما فيما يخص الدور الجديد المنوط له طبقا لأحكام المادة (90-10) فأصبح يشمل كل من إصدار النقود [9] العمليات على الذهب [10] عمليات إعادة الخصم [11] العمليات في السوق النقدي [12]، القروض الممنوحة للاقتصاد[13].

وكان أهم تغيير جاء به القانون هو فتح البنوك أمام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية طبقا لأحكام المادة (127)بحيث خوّل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر. كما تمّت إعادة النظر في مراقبة البنوك والمؤسسات المالية من خلال: إنشاء لجنة الرقابة المصرفية (المادة 143) والتي تسعى لمراقبة تطبيق البنوك والمؤسسات المالية للقوانين التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها؛ إنشاء مركزية المخاطر (المادة 160) والتي تتكفل بجمع كل المعلومات من البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بأسماء المستفيدين من القروض، نوعية وسقف القروض الممنوحة لهم والضمانات المعطاة لكل قرض؛ضمان الودائع المصرفية (المادة 80) لحماية مصالح المودعين في حالة توقف

بنكهم عن الدفع؛ إنشاء مركزية عوارض الدفع طبقا للقانون (92-02) المادة رقم (3) والتي تعمل على جمع المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي تصادف مؤسسات القرض في تحصيل ديونها بحيث تتابع مشاكل الدفع وتسديد القروض ونشر قائمة العوارض بشكل دوري؛ جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة، بموجب النظام (92 - 03) المؤرخ في 1992/03/22. ويعمل هذا الجهاز على جمع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغها إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

3.1- برامج التصحيح الهيكلي (1990 - 1998)

بعد انهيار أسعار المحروقات في نهاية الثمانينات وأزمة المديونية الخانقة التي تلتها، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مبرمة بذلك أربع اتفاقيات امتدت من سنة 1989 إلى سنة 1998 [14] وكان الهدف من هذه الاتفاقيات هو إعادة التوازن على مستوى ميزان المدفوعات، تحرير التجارة الخارجية، رفع القيود على أسعار الصرف تخفيض معدّلات التضخم وتحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، وذلك من خلال الحدّ من التوسع في الكتلة النقدية، تخفيض سعر الصرف، رفع الدعم عن الأسعار، تخفيض حجم للطلب الكلي، تخفيض حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، رفع من أسعار الفائدة على القروض.

ويمكن تلخيص أهم نتائج برامج التصحيح الهيكلي في أواخر سنة 1998 على النحول التالي[15]: ارتفاع حجم الموجودات الخارجية من 19,7 مليار دينار سنة 1993 إلى 280, 7 مليار دينار سنة 1998؛ سعر صرف الدور الأمريكي انتقل من 24,1 دينار نهاية ديسمبر 1993 إلى 60,6 دينار نهاية ديسمبر 1998، أي أن العملة الوطنية فقدت أكثر من 250% من قيمتها خلال مرحلة التعديل الهيكلي؛ انخفاض معدّل التضخم من 30% خلال الفترة (1994-1995) إلى 6% خلال الفترة (1997-1999)؛ انخفاض معدّل الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9,5 % سنة 1998؛ نموّ الكتلة النقدية لتصل إلى 18,8 انخفاض معدّل التضخم من 15% سنة 1994 إلى 9,5؛ انخفاض حجم الاستثمار من 1994 إلى29,2 % سنة 1993 إلى 27,2 % سنة 1998؛ ارتفاع حجم البطالة من 23% سنة 1993 إلى 30% سنة 1998.

4.1-النظام البنكي الجزائري والتحوّل إلى اقتصاد السوق (2002 - 2010)

شهد النظام البنكي الجزائري خلال هذه العشرية مجموعة من الإصلاحات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.4.1- التطوير المؤسساتي للنظام البنكي:[16] اتسع النظام البنكي وأصبح يضم بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بنوكا ومؤسسات مالية أجنبية وبلغ عددها 6 بنوك عمومية بما فيها البنك الوطني للتوفير والاحتياط، 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية واحدة برأس مال مختلط، 3 مؤسسات مالية منها اثنين خاصة وشركة تأمين زراعية. وأصبحت الشبكة البنكية العمومية تضم في نهاية 2011 ما يعادل 1082 وكالة أما البنوك الخاصة ما يعادل 343 وكالة، أما البنكنة من حيث عدد الحسابات فوصلت إلى 24,1 مليون حساب نهاية 2011 منها 9,01 مليون حساب بنكي و15,1 مليون حساب بريدي، فالوساطة البنكية تتطور تدريجيا من خلال تطوّر الشبكة البنكية.

2.4.1- تعزيز الاستقرار وزيادة المردودية البنكية

1.2.4.1- تحيين رقابة البنوك العمومية: من أجل ضمان حماية البنوك ومتابعة نشاطها، تمّ إدخال ما يسمى بعقد الفعالية وهو عقد يسمح للدولة بمراقبة عمل البنوك وتقييم أدائها واستمرارية التواصل بينها وبين مسيري البنوك. ولذلك كان على البنوك الالتزام بما جاء به كل من لجنة بال ومجلس النقد والقرض طبقا للمادة رقم 04-11 الصادرة بتاريخ 24 ماي 2011 و التي تنص على احترام مؤشر السيولة، احتفاظها بمخزون من الأصول المالية(مواجهة احتياجاتها قصيرة الآجال بالإضافة إلى تحديد، تسيير ومراقبة مخاطر السيولة.

كذلك وفي إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (IAS/IFRS) وطبقا للمادة رقم 11-30 أصبحت البنوك مجبرة بوضع جداول محاسبية تتماشى مع النظام المالي المحاسبي الجديد. كما أصبحت للبنوك معالجة محاسبية خاصة للفوائد غير المسددة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للمادة رقم 05-11 الصادرة بتاريخ 2011/06/28. بالإضافة إلى هذا تمّ إنشاء نظام جديد يطلق عليه بنظام التقييم البنكي (Système de Notation Bancaire) والذي يعتمد في مبدئه على طريقة (CAMEL) ويتوقف على تقييم مؤشرات الفعالية ودرجة الملاءة لمختلف البنوك والمؤسسات المالية[17].

2.2.4.1- عملية الوساطة البنكية عن طريق إعادة هيكلة لبنوك[18]: من أجل الزيادة في فعالية الوساطة البنكية، قامت الدولة بالتعرّف على البنوك التي من المستحسن إبقاؤها في المحيط الاقتصادي لأهداف إستراتيجية مرتبطة بدورها في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية والتعرّف على البنوك التي من المستحسن خوصصتها لتستفيد من تجربة بنوك أجنبية في هذا المجال وترفع من منافستها كبنك القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية.

3.2.4.1- تقوية نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية: طبقا للقانون رقم 03-11 الصادر بتاريخ 2003/08/26 أصبح نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية يشمل وظائف عدّة نلخصها في النقاط التالية: الرقابة على أساس المستندات: للتأكد من استلام الوثائق المحاسبتية المرسلة من طرق المصارف والمؤسسات المالية في الآجال المحدّدة والتحقق من موثوقية المعلومات المستلمة واستغلال تقارير محافظي الحسابات؛ الرقابة بعين المكان وتكمن في مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للقواعد المهنية ومدى مطابقة المعلومات المصرّح بها لدى بنك الجزائر مع تلك المحصّل عليها داخليا وارتفعت عدد مهام الرقابة من 30 مهمة سنة 2009 إلى 52 مهمة سنة 2010[19]؛ مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: صدر هذا القانون بتاريخ 2005/12/15 وذلك في تحقق البنوك والمؤسسات المالية من مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال من خلال حفظ الملفات المتعلقة بالزبائن لمدة 05 سنوات والتأكد من أن مراسليهم البنكيين يخضعون إلى رقابة سلطات مختصة، التصريح بالعمليات المشكوك فيها لدى خلية معالجة المعلومات المالية والتي تخصّ العمليات التي ليس لها أي تبرير اقتصادي، تجاري وأخيرا حركات أموال غير متوازنة مع رصيد الحسابات وتحويل مبالغ كبيرة لم يعتد عليها الزبون.

4.2.4.1- تحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع: تمّ انطلاق هذه الهياكل ابتداء من سنة 2003 وذلك بإنشاء نظامين حديثيين للدفع وهما نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) طبقا لأحكام المادة رقم 05-04 المؤرخ في 2005/10/13 وكذلك نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات صغيرة الحجم (AICI) بتاريخ 2005/12/15 بحيث يستوي النظام الأول أوامر الدفع بين البنوك والتي تفوق 1 مليون دينار أما النظام الثاني يخص المبالغ التي تقل عن 1 مليون دينا ويمثل نظام مقاصة سريع للشيكات ويساهم كل النظامين بضمان تحويل الأموال بطريقة فعالة وأكيدة وتخفيض مهل التسديد وتطوير وسائل الدفع الالكتروني.

3.4.1- تحديد مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع:[20] طبقا للقانون رقم 7-5 الصادر بتاريخ 11-05 تم تطبيق نظام الاستشارة عبر الانترنيت (consultation on line) إلى مركزية المخاطر بالديون المشكوك في تحصيلها من خلال هذا النظام بالتصريح إلى مركزية المخاطر بالديون المشكوك في تحصيلها عبر هذا النظام وارتفع عدد التصريحات من 32.557 تصريح سنة 2005 إلى 69.657 تصريح سنة 2009. و تمّ إقامة نفس النظام على مستوى مركزية عوارض الدفع حيث أن $^1/_2$ الشيكات بدون مؤونة غير مصرّ بها لدى مركزية عوارض الدفع وارتفعتعدد التصريحات من 4.335 تصريح سنة 2005 إلى 32.643 تصريح سنة 2009.

4.3.1- إجراءات أخرى: شهدت الجزائر ابتداء من سنة 2002 ارتفاعا كبيرا في حجم السيولة ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات احتياطيات الصرف بسبب زيادة أسعار البترول، وتتجسد الطبيعة الهيكلية لفائض السيولة المصرفية في الاتجاه التصاعدي والتي ارتفعت من 2447,36 مليار دينار سنة 2009 وإلى 2549,71 مليار دينار سنة 2010[21]. ولهذا أصبح امتصاص الفائض من السيولة من أولويات السلطات النقدية، وذلك بإدخال مجموعة من الأدوات النقدية غير المباشرة نذكر منها: استرجاع السيولة لمدة 7 أيام طبقا للقانون رقم 02-2002 الصادر بتاريخ 2002/04/11؛ استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر طبقا للقانون رقم 04-2005 بتاريخ 2005/06/14 تدخل البنك المركزي في السوق النقدي لاسترجاع السيولة لمدة 7 أيام و3 أشهر الاحتياطي الإلزامي طبقا للمرسوم رقم 02-04 بتاريخ 2004/03/04.

كما أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 لتلقي الفائض من صادرات إيرادات المحروقات من البترول عندما يتعدّى السعر 19 (محدّدا من قانون المالية) وطبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2008 أصبح هذا السعر يعادل 37. ويهدف هذا الصندوق إلى متابعة أهداف السياسة النقدية عن طريق التحكم في الكتلة النقدية. بالإضافة إلى رفع الحدّ الأدنى لرأس ما البنوك والمؤسسات المالية وحدّد طبقا للمرسوم رقم 04-10 الصادر بتاريخ 2004/04/03 بقيمة خمس مائة مليون دينار بالنسبة للبنوك. وأعطيت للبنوك مهلة سنتين من تاريخ صدور القرار، وسحب الترخيص في حالة عدم احترام المهلة.

2- الدراسات السابقة

1- دراسة King and Levine (1993) حول العلاقة بين تطور النظام المالي وتطور النظام الاقتصادي: تم إيجاد العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي

من خلال تقدير اثني عشر انحدارا حول سبع وسبعين دولة للفترة (1960، 1989)، وكانت المؤشرات المستخدمة لقياس تطور النظام المالي كالتالي: نسبة عرض النقد الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة القروض الخاصة إلى مجموع القروض؛ نسبة القروض الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة القروض الممنوحة من البنوك التجارية \ (القروض الممنوحة من البنك المركزي+القروض الممنوحة من البنوك التجارية). أما مؤشرات قياس تطور النظام الاقتصادي فتمثلت في : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتراكم رأس المال الحقيقي والنمو في الإنتاجية. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المعاملات معنوية إحصائيا واقتصاديا، وأن هناك علاقة قوية بين مؤشرات تطور النظام المالي ومؤشرات تطور النظام الاقتصادي.

2 – دراسة **Levine and Zervos (1998) حول العلاقة بين تطور سوق الأسهم، التطور البنكي والنمو الاقتصادي:** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تطور سوق الأسهم والتطور البنكي والنمو الاقتصادي ومست الدراسة تسعا وأربعين دولة للفترة (1976-1993)، وكانت المؤشرات المستخدمة لقياس تطور سوق الأسهم كالتالي: حجم سوق الأسهم ويقاس بنسبة : (قيمة الأسهم الخاصة المصدرة/الناتج المحلي الإجمالي)؛ سرعة الدوران وتقاس بالنسبة : (قيمة الأسهم الخاصة المتداولة/قيمة الأسهم الخاصة المصدرة)؛ القيمة المتداولة وتقاس بالنسبة: (قيمة الأسهم الخاصة المتداولة/الناتج المحلي الإجمالي)؛ أما التطور البنكي فيقاس: بالقروض البنكية، والنمو الاقتصادي بالناتج المحلي الحقيقي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات قياس تطور سوق الأسهم ومؤشرات قياس التطور البنكي مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي.

3 - دراسة **Yangru W and J. Zhang ،A.C.C. Kwan (1998) : تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي لكل من هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وتايوان:** تم اختبار العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي لكل من هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وتايوان وذلك خلال الفترات الزمنية التالية : (1962–1994) بالنسبة لكوريا الجنوبية و(1967 –1995) بالنسبة لهونغ كونغ و(1961–1994) بالنسبة تايوان؛ ولاختبار العلاقة محل الدراسة تم استخدام طريقة : (Exogeneity test). وكانت المؤشرات المستخدمة لقياس العمق المالي والنمو الاقتصادي في هذه البلدان هي: الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي في كل البلدان, وسيولة الاقتصاد المعبر عنها (M3) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لقياس تطور النظام المالي في كوريا الجنوبية، ومؤشر عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن تطور

النظام المالي في كل من تايوان وهونغ كونغ. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية وفي اتجاه واحد من العمق المالي نحو النمو الاقتصادي.

4 – دراسة **G. Turunc (1999) حول تطور القطاع المالي والنمو**: التحرر المالي والتطور من جهة أخرى. ولقد ركزت هذه الدراسة على ست دول: تركيا، إسرائيل، الأردن، مصر، تونس، المغرب ومن أجل فحص هذه العلاقات تم استخدام مجموعة مؤشرات: - مؤشرات القدرة المالية التالية: نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي؛ الأصول البنكية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ - مستوى التطور المالي والذي تم قياسه بالاعتماد على مؤشرات (King and Levine) .

- مؤشرات تقيس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: تم التطرق الى هذه الفكرة من قبل: Kessler and Meghir (1991)، بحيث بينت دراستهما أن الأنظمة المالية نوعان: نظام مالي تراقب فيه الدولة استخدام الموارد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونظام مالي متحرر تهيمن عليه قوى السوق لزيادة التمويل وتثبيت الأسعار ولهذا تم اختيار أربعة مؤشرات: مؤشران يتعلقان بالجانب المؤسساتي وهما : التركز البنكي ودور الخزينة. مؤشران يتعلقان بجانب قوى السوق وهما : معدل الفائدة الحقيقي وأهمية السوق المالية وتقاس هذه الأخيرة من خلال: قياس نشاطها.

بعد تحليل هذه المؤشرات تم التوصل إلى النتائج التالية : البلدان محل الدراسة تعرف مؤشرات تطور مالي مرتفعة نسبيا ولكن معدلات النمو الاستثماري والادخار منخفضة بالمقابل وهذا ما يؤكد وجود اختلال على مستوى نظامها البنكي؛ بالرغم من عدم تجانس هذه الدول إلا أن لها قدرة مالية مرتفعة وان كانت غير مستغلة كليا؛ انخفاض قروض القطاع البنكي الخاصة في كل من المغرب ومصر يؤدي إلى انخفاض مستويات النمو في هذه البلدان مقارنة ببقية الدول محل الدراسة، حيث تعد معدلات النمو مرتفعة فيها.

5– دراسة **B. Kamar and D. Bakardzhieva (2005) حول أثر الشراكة الاورومتوسطية على الإصلاحات البنكية في مصر:** من خلال هذه الدراسة أجريت مقارنة بين بلدان أوربا الوسطى والشرقية من جهة، والبلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. في التسعينات انتقلت معظم هذه البلدان من نظام تخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق بتطبيق برامج التحرر المالي والتي ساندتها بلدان الاتحاد الأوروبي وشملت هذه الدراسة في تحليلها بولونيا، هنغاريا، دولة الشيك، مصر. وتناولت هذه الدراسة العلاقة

بين تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي في هذه البلدان بالاعتماد على مؤشرات (King and Levine) لقياس تطور النظام البنكي وكذلك استخدام مؤشر الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي لقياس النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن بولونيا هي البلد الوحيد الذي ثبتت فيه علاقة ايجابية، ومنه يمكن اعتبار ذلك كمؤشر لمدى فعالية الإصلاحات التي تم تطبيقها على مستوى النظام البنكي، أما فيما يخص مصر فقد وجدت عدم وجود علاقة بين التطور البنكي والنمو الاقتصادي, ويمكن تفسير ذلك بأن القطاع العام لا يزال يهيمن على النظام البنكي المصري وأن مشاركة البنوك الأجنبية فيها لا تزال ضئيلة وهذا يؤكد دور الاتحاد الأوروبي في تطوير النظام البنكي المصري. أما فيما يخص هنغاريا ودولة الشيك فقد وجدت الدراسة وجود علاقة سلبية بين المتغيرين.

3- الجزء التطبيقي

من أجل دراسة تأثيرات إصلاح النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر سوف نقوم بتطبيق اختبار (Granger Causality Test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة وكذلك اتجاهها. وسيستخدم متغير (Dummy Variable) الذي سيدخل كمتغير تفسيري في العلاقة التي توصلنا إليها بعد اختبار العلاقة السببية وذلك لمعرفة مدى فعالية الإصلاحات المطبقة على مستوى النظام المصرفي. وستطبق هذه الطرق شريطة توفر أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي يساوي الصفر، وتباين ثابت وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وكذلك بينها وبين حد الخطأ العشوائي.

ويفترض أن وسط وتباين المتغيرات (Variance) وتباينها المشترك (Covariance) يؤول إلى قيمة محددة عبر الزمن أي لا يعتمد على تغير الزمن، أما في حالة عدم تحقق إحدى هذه الشروط، فان البيانات سوف لن تكون مستقرة وفي هذه الحالة يمكن تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية ولكن لا ثقة في دقة التقدير، أي إذا أستخدم هذا الأسلوب في التقدير فانه من الممكن أن نحصل على انحدار زائف أو مضلل (Supurious Regression). ومن أجل تطبيق علاقة جرنجر للسببية : (Granger Causality Test) لا بد من معرفة ان كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم غير مستقرة, وهذا يعتمد على اجراء فحص جذر الوحدة Unit Root Test لاختبار السكون بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller).

1.3- البيانات والمتغيرات

أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي وذلك للفترة 1974–2005 وهي مقيمة بالدينار الجزائري وبالأسعار الجارية ما عدا الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي الذي قيم بالأسعار الثابتة على أساس أسعار1974، وقد تم استقاؤها من المصادر التالية : بنك الجزائر؛ الديوان الوطني للإحصاء. وتم تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي :

1– الناتج المحلي الإجمالي : هو مجموع القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، وتم احتسابه بالأسعار الثابتة بناء على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة 1974. ويرمز لنمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي في النموذج بالرمز (grgdp)؛

2– نسبة السيولة البنكية : وهي إجمالي عرض النقد الواسع مقسمة على الناتج المحلي الاجمالي الاسمي.ويرمز لنسبة السيولة بالرمز (m2gdp)؛

3– نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية : وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية مقسمة على اجمالي القروض أي تلك الممنوحة من البنوك التجارية والبنك المركزي. ةيرمز لنسبة القروض بالرمز (comt)؛ أما القروض الممنوحة للقطاع الخاص فبسبب نقص البيانات المتعلقة بهذا المؤشر لم نتمكن من ادراجه ضمن النموذج واكتفينا بالمؤشرين السابقين.

2.3- نتائج الاختبار

1.2.3- نتائج اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية

تم في البداية تحويل السلاسل الزمنية إلى قيمها اللوغارتمية للتخلص من الآثار غير الخطية فيها. ثم قمنا باختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام طريقة (Augmented Dickey-Fuller) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول، وتم إدراج المقطع (الثابت) والاتجاه العام في اختبار الاستقرارية. ويبين الجدول رقم (1) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات، وكانت النتائج على النحو التالي :

– القيم الحرجة لاختبار ADF حسب Mackinnon هي كما يلي:

– للمستوى والفرق الأول والفرق الثاني : 4,39- عند مستوى معنوية 1 ٪، و3,61- عند مستوى 5 ٪، و3,24- عند مستوى معنوية 10 ٪.

*, **,***، تشير الى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 10 ٪،5 ٪، 1 ٪ على التوالي: حسب اختبار ADF فان كل معاملات السلاسل الزمنية لها جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5٪, وبعد أخذ الفرق الأول بتطبيق اختبار (ADF) أصبحت كل السلاسل تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5٪.

جدول 1. نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root test) لجميع المتغيرات

المتغيرات	ADF	
	(الفرق الأول)	(المستوى)
grgdp	**-6,5486	-3,0180
logcomt	**-3,68	-2,82
Logm2gdp	**-4,79	-0,61

2.2.3- دراسة السببية

سوف نحاول من خلال تطبيق اختبار غرنجر للسببية الذي سبق الإشارة له في الخلفية النظرية، إيجاد العلاقة بين تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر, وبتطبيق برمجية EVIEWS.5 كانت النتائج كالتالي:

الجدول 2. العلاقة السببية بين نسبة السيولة ونسبة القروض ونمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/2 Time: 09:39
Sample: 1974 2005
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LNCOMT does not Granger Cause GRGDP	27	3.86098	0.01954
GRGDP does not Granger Cause LNCOMT		1.84667	0.16389
LNM2GDP does not Granger Cause GRG...	27	0.74789	0.57211
GRGDP does not Granger Cause LNM2GDP		2.63582	0.06821
LNM2GDP does not Granger Cause LNC...	28	5.05718	0.00602
LNCOMT does not Granger Cause LNM2GDP		0.96672	0.44849

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة حجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية لم تساهم في رفع مغدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي وذلك عند مستوى 5٪, ويعود السبب إلى ضعف الدور الذي تلعبه البنوك وبالأخص في ما يتعلق بالوساطة المالية التي لا تزال ضعيفة. فالبنوك تفضل توظيف فائضها من السيولة في السوق النقدي بدلا

من تمويل مشاريع المؤسسات التي تعاني من عجز في تمويل احتياجاتها الاستثمارية, مما يؤدي بالضرورة إلى عجز في النمو الاقتصادي.

أما النمو الاقتصادي في الجزائر فهو يرجع أساسا الى البرامج الحكومية التي تم تطبيقها ابتداء من سنة 2000 والتي مست جميع قطاعات الاقتصاد, وتمول هذه البرامج من خلال صندوق ضبط الايرادات الذي بدوره يمول من الجباية البترولية، فبعد الارتفاع الهام لأسعار البترول هذه السنوات الأخيرة زاد عائد صندوق ضبط الايرادات والذي تم استخدامه في تطبيق هذه البرامج الحكومية مما ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي. كما يلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي ساهم في رفع نسبة السيولة في الاقتصاد عند مستوى معنوية 10٪, ويعود ذلك الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي بسبب ارتفاع ايرادات قطاع المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر منه, مما أدى الى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد.

وأخيرا فان نسبة السيولة لم تساهم في رفع نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية عند مستوى معنوية أقل من 1٪ وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة, ويرجع ذلك الى تخوف البنوك التجارية من مخاطر القروض وبالأخص القروض المشكوك في تحصيلها والاستخدام السيء لها أي توجيهها نحو استثمارات غير منتجة, وتفاديا للوقوع في نفس المشاكل التي عانت منها خلال مرحلة التخطيط المركزي تفضل البنوك الاحتفاظ بفائضها من السيولة. اذن فمعدل الادخار يتجاوز معدل الاستثمار. ومنه نستنتج أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي نحو تطور النظام البنكي.

3.2.3- نتائج اختبار سكون بواقي دالة نمو الناتج م. ح.إجمالي ونسبة السيولة:

الجدول 3. نتائج اختبار سكون بواقي دالة نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي ونسبة السيولة

المتغيرات	U_1	U_2
المستوى (level)	-2,9095	-2,6035

*, **,***، تشير الى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 10٪،5٪، 1٪.

U_1 و U_2 تشير الى بواقي دالة نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي ونسبة السيولة.

القيم الحرجة لاختبار ADF حسب Mackinnon هي كما يلي:

-4,6035 عند مستوى معنوية 1٪، و-3,5683 عند مستوى 5٪، و-3,2183 عند مستوى معنوية 10٪.

حسب النتائج المتحصل عليها فان السلاسل الزمنية لبواقي معادلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي ونسبة السيولة غير مستقرة عند مستوى معنوية 5٪, وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأنه ليست هناك علاقة طويلة الأجل بينها.

4.2.3- أثر الإصلاحات المطبقة على تطوير النظام البنكي

من أجل معرفة فعالية أو عدم فعالية الإصلاحات المطبقة على النظام البنكي طيلة الفترة محل الدراسة، ندخل الاصلاحات كمتغير تأشيري (Binary Variable) التي تأخذ القيمة واحد في فترات الاصلاح والقيمة صفر في الفترات التي لم يتم فيها اصلاح. واعتمادا على النتائج المتحصل عليها بعد تطبيق علاقة (Granger Causality Test) سيتم تقدير المعادلات التالية:

5.2.3- نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية على نموذج نسبة السيولة

في ضوء النتائج المتحصل عليها من العلاقة السببية، وبعد إدخال الإصلاحات كمتغير وهمي وتقدير طريقة المربعات الصغرى العادية على نموذج الناتج على نسبة السيولة كانت النتائج المتحصل عليها كالتالي:

$$\log m2gdp = -0.1276 + 0.7121 \log m2gdp(-1) - 0.0750\ bin$$

t (-0.9172) (2.8608) (-1.9278)

s_e [0.1391] [0.2489] [0.0389]

R-squared = 0.82

بما أن المعادلة تحوي متغيرا متباطئا لا بد من تطبيق اختبار (h-D) للتأكد من انعدام الارتباط الذاتي, وبعد تطبيق الاختبار تبين أن معامل (h-D) مساويا الى قيمة 0.53 مما يعنى انعدام وجود الارتباط الذاتي في المعادلة والاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

تشير المعادلة إلى أن كل معلمات النموذج تتصف بالمعنوية الإحصائية ولها أثر على نسبة السيولة، فالقيم الماضية للسيولة تتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1٪ وذلك يدل على أن القيم الماضية للسيولة تزيد من حجم السيولة الحالية, لأن السيولة سابقا لم تحول إلى استثمارات منتجة بل بقيت تتداول هذه الأخيرة خارج القطاع البنكي مساهمة بذلك في رفع حجم السيولة الحالية. أما المتغير الوهمي إشارته سالبة وهو

معنوي عند مستوى 10٪، ويدل ذلك على فعالية الإصلاحات المطبقة التي تسعى إلى التخفيض من حجم السيولة وذلك كهدف من أهداف سياستها النقدية المتمثلة في احتواء الأثر التضخمي للتوسع النقدي.

6.2.3- نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا على نسبة القروض

بعد إدخال المتغير الوهمي على دالة السيولة، وتقدير المعادلة حسب منهجية المربعات الصغرى العادية تم الحصول على النتائج التالية:

$$\log lncomt = -0.0125 + 0.9706 \log comt(-1) + 0.0235\ bin$$

t (-0.4117) (11.2543) (1.0171)

s_e [0.0305] [0.0862] [0.06155]

R-squared = 0.91

تشير المعادلة الى أن القيم السابقة لنسبة القروض الممنوحة من البنوك التجارية كانت معنوية عند مستوى أقل من 1٪, حيث ساهمت في رفع نسبة القروض الحالية ويفسر ذلك بأن نسب القروض الممنوحة سابقا لم يتم تسديدها بسبب العجز المالي للمؤسسات العمومية آنذاك مما أدى إلى رفع نسبة القروض حاليا. أما بالنسبة للمتغير الوهمي فلم يكن معنويا, ومنه فان الإصلاحات لم تساهم في رفع نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية, مما يستلزم إعادة النظر فيها ومحاولة تطبيق إصلاحات أكثر فعالية.

3.3- تحليل النتائج

1.3.3- أهم النتائج حول إصلاحات النظام البنكي الجزائري

كان النظام البنكي الجزائري خلال المرحلة 1970_1985، يخضع لمتطلبات وأوامر وزارة المالية وهيئة التخطيط وكذا قواعد التخطيط المركزي سواء تعلق الأمر بجمع الودائع أو منح القروض، مما جعل النظام يفقد استقلاليته شيئا فشيئا ويضعف أداء عمله، واستلزم ذلك تدخل الخزينة العمومية التي أصبحت الممول الأساسي للاقتصاد من خلال سلف البنك المركزي طيلة فترة التخطيط مهمشة بذلك دور البنوك التجارية؛ وبالرغم من الإصلاحات التي طبقت عام 1986 (قانون نظام البنوك والقرض) وقانون 1988 (قانون استقلالية البنوك والمؤسسات العمومية)، لم يستقل النظام البنكي عن هيئة التخطيط

ووزارة المالية خاصة بعد الانخفاض الشديد لمستوى عائدات الصادرات النفطية وانخفاض حجم الأصول الخارجية، مما ز اد من الإصدار النقدي بدون تغطية، وهذا ما استلزم إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي تبنى مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا لقرارات متخدة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيطوا ٍنما على أساس أهداف نقدية تتخذها السلطات النقدية. وبهذا اعتبر قانون النقد والقرض أهم عامل أحدث تغيرا جذريا في آليات وعمل البنوك, وسمح لها بالانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق.

كان الهدف من وراء البرامج التي طبقت بدعم صندوق النقد الدولي هو إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وبهذا أصبح دور السياسة النقدية عنصرا من عناصر الاستقرارية المسطرة في هذا البرنامج، واكتمن دورها في الحد من التوسع النقدي من خلال وضع سقف للقروض ورفع معدلات الفائدة، وتدهور العملة الوطنية من أجل تحرير التجارة الخارجيةوا ٍدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي. وقد ساهم ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 إلى الآنً إلى ارتفاع الاحتياطيات الرسمية للصرف، مما أدى إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك التجارية والبنك المركزي وكذا ضمان استقرار نقدي. وفي إطار السهر على التطوير المتسق للقطاع المصرفي في ظل ظرف يتسم بفائض متواصل في السيولة المصرفية، وضعت الدولة مجموعة من الاصلاحات ابتداء من سنة 2000 تهدف من ورائها الى تكيف النظام البنكي مع تحول الاقتصاد الوطني والمحيط المالي الدولي.

2.3.3-النتائج حول العلاقة بين تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمت دراسة العلاقة بين تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة، وكذا دراسة الاصلاحات المطبقة على النظام البنكي من جهة أخرى حسب الخطوات التالية :

1-العلاقة بين تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي : لم يساهم تطور النظام البنكي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك لهشاشة النظام البنكي وضعفه من حيث الوساطة المالية. أما النمو الاقتصادي فقد ساهم بدوره في تطوير مشاركة النظام البنكي من خلال رفع حجم السيولة في الاقتصاد, ويعود ذلك إلى ارتفاع ايرادات قطاع المحروقات, حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبطا بقطاع المحروقات والعوائد المتأتية

منه، ولكن لم يتم الى غاية الآن تطوير قطاع انتاجي مرن قادر على خلق النقود ومساهما في تطوير واتساع أنشطة البنوك.

2- أثر الإصلاحات المطبقة على تطور النظام البنكي : لم تساهم الإصلاحات المطبقة في رفع نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية على الرغم من الجهود التي بدلتها الدولة في هذا الاطار عن طريق برامج الانعاش الاقتصادي التي وضعتها واعادة شراء ديون البنوك, بالاضافة الى تعزيز الاشراف على المصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر بهدف تحسين دائم لتسييرها لمخاطر القروض وكذا حماية المودعين والمتعاملين الاقتصاديين .

وأخيرا ساهمت الإصلاحات في تخفيض نسبة السيولة حفاظا على استقرار نقدي من خلال التحكم في حجم التضخم والتوسع النقدي رغم الفائض في السيولة الذي هو تواصل مستمر. تشير المؤشرات الاقتصادية والمالية هذه السنوات الأخيرة إلى عودة الجزائر إلى وضع استقرار الاقتصاد الكلي، فالتحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة موجبة هي مؤشرات تدل على التوازن النقدي الداخلي. وانكماش المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين وارتفاع احتياطي الصرف والاستقرار في سعر الصرف هي مؤشرات تدل على مدى صلابة الموقف المالي الخارجي[22]، أما الفوائض الهامة التي شهدها ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2002 وقابلية استمرار تعديل ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والنمو القوي للاستثمارات خارج قطاع المحروقات تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو تدل على مدى متانة الآداء الاقتصادي. إلا أن هذه النتائج تعتبر في حقيقة الأمر غير مرضية، والمؤشرات هشة لأنها لم تكن نتيجة لآداء اقتصادي أو رشد مالي وانما ترجع الى ارتفاع أسعار المحروقات الي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 2000.

3.3.3- أثر الاصلاحات المطبقة على مردودية النظام البنكي

شهد العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ارتفاعا بعد الإصلاحات مقارنة بالفترة التي سبقت الإصلاحات حيث ارتفع العائد على حقوق الملكية بنسبة 8.17 بالمئة، أما العائد على الأصول فارتفع بنسبة 0.352 بالمئة إلا أن لا يعتبر كافي للحكم على مردودية البنوك وفعالية الإصلاحات المطبقة، لطالما أن هذه النتائج لم تكن محصلة وساطة مالية فعالية. أما فيما يخص الرفع المالي فقد شهد انخفاضا يقدر بقيمة

3.14، والسبب يعود إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال و الإلتزام بالقواعد الإحترازية التي تسعى من خلالها البنوك إلى التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها.

الهوامش و المراجع:

[1]-Abdelkrim NAAS, le système bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, édition Maisonneuve, Larose, 2003 P. 83.

([2]) المرسوم رقم (227/64) الصادر بتاريخ (1964/08/10).

([3]) المرسوم رقم 63-165) الصادر بتاريخ (1963/03/7).

([4]) البنك الوطني الجزائري المرسوم رقم (66-178) الصادر بتاريخ (1966/07/13)

البنك الشعبي الجزائري المرسوم رقم (66-336) الصادر بتاريخ (1966/12/29)

البنك الشعبي الجزائري المرسوم رقم (67-204) الصادر بتاريخ (1967/10/01) .

([5] Abdekrim NAAS, P 91.)

([6]) المادة رقم 121 من قانون(88-01)، الجريدة الرسمية رقم 01 لسنة 1988

([7]) بلعزوني بن على، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "ديوان المطبوعات الجامعية - 2004 - ص185.

([8]) المادة رقم 06 من قانون النقد والقرض.

([9]) المادة رقم 59 من قانون النقد والقرض.

([10]) المادة رقم 06 من قانون النقد والقرض.

([11]) المادة رقم 49 من قانون النقد والقرض.

([12]) المادة رقم 72 من قانون النقد والقرض.

([13]) المادة رقم 78 من قانون النقد والقرض.

([14]) الاتفاق الائتماني الأول (1989/05/31) الاتفاق الائتماني الثاني (1991/06/03)، الاتفاق الائتماني الثالث(1995/05/22)، اتفاق القرض الموسّع (1995/05/22) إلى (1998/05/21).

([15]Abdelkarim Naas, P.250)

([16]Rapport 2011, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, mai 2012, P.74)

([17]) Rapport de la Banque d'Algérie, (Mai 2012) P.99

([18]) pour plus de détail, voir le Rapport du Ministère délégué de la réforme financière (juin 2004))

([19]) Rapport de la Banque d'Algérie, année 2010

(: Algeria Real time settlements ARTS)

(AICI) : Algérie télé-compensation interbancaire.

([20]) Rapport de la Banque d'Algérie, année 2009.

([21]) Rapport de la Banque d'Algérie, année 2010.

مراجع أخرى:

-Banque d'Algérie :- Evolution économique et monétaire en Algérie, Avril 2006, Octobre 2007, juillet 2011, Mai 2012.

- Banque d'Algérie : Instructions et notes aux banques (2003-2005), (2003-2006), Règlements, (2004-2006).

-Bulletin statistique de la Banque d Algérie (1964 -2005), 2006.

-Cristophe J Godlewski (2003), Le rôle de l'environnement réglementaire, légal et institutionnel dans la défaillance des banques, le cas des pays émergents. Université Louis Pasteur Strasbourg, Labo. de recherche en gestion et économie, papier N°46.

-Garip Turunc (1999), développement du Secteur Financier et Croissance, Le cas des Pays Emergents Méditerranéens, Revue Région et développement n°10.

-Houcine Ben Isaad (1999), L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, Office Des Publications Universitaires.

-Houcine Ben Isaad (1991), La reforme économique en Algérie, Office des publications universitaires.

-Joseph.E.Stiglitz (2002), La Grande Désillusion, Librairie Arthéme Fayard .

-Le ministère délégué à la reforme financière (2004), Secteur financier situation actuelle et axes de reformes.

-Les cahiers du CREAD (2006), Monnaie Croissance Economique et Ouverture, N°75.

-Mahfoud Lacheb (2001), Droit Bancaire, Imprimerie Moderne des arts graphiques.

-Mansouri Mansour (2006), Système et Pratiques Bancaires en Algérie, Houma Edition.

-Marc Hay (2000), Banques et Croissance, Examen Critique et Analyse en Données de Panel, Papier présenté au 17émes Journées Internationales d'Economie Monétaire et Bancaire, Lisbonne.

-Missions conjointes du CGAP et AFP, ministre délégué chargé de la reforme financière (2006), Bancarisation de masse en Algérie, Opportunités et défis.

- Rétrospectives Statistiques Monétaires (2006), Statistique de la balance des payements (1992-2005).

-Tahar Hadj Sadok (2007), Les risques de l'entreprise et de la banque. Edition Dahlab.

-Youcef Debboub (2000), Le nouveau mécanisme économique en Algérie, Office Des Publications Universitaires.

2- باللغة الانجليزية :

-Andy c.c. Kwan, Yangru Wu, and Junxi Zhang (1998), An Exogeneity Analysis Of Financial Deepening And Economic Growth, Evidence From Hong Kong, South Korea

And Taiwan, The Journal Of International Trade And Economic Development 7: 3339-354.

-Damodar N.Gujarati (2003), Basic Econometrics, The MC Graw-Hill Companies, INC. Fourth edition.

-Elsevier B.V (2007), Debt Financial Sector Development and Asian Economic Growth, Economic System 31 (2007) 1-2.

-IMF working paper (2007), financial sector reforms and prospects for financial integration in Maghreb countries.

-Jordan Shan (2005), Does Finanacial Development Lead Economic Growth ? A Vector Auto-Regression Appraisal, Applied Economics, 37, 1353-1367.

-Levine R. and Zervos (1998), Stocks Market, Banks, and Economic growth, American Economic Ŕreview, 88, pp, 537-58.

-Luca Deidda and Bassam Fattouh (2006), Banks, Financial Markets and Growth, Journal Of Financial Intermediation, 17 (2008) 6-36.

-Mohamed Tarabelsi (2002), Finance and Growth, Emperical Evidance From Developing Countries (1960-1990), Centre de Recherche et Développement Economique, Cahier 13-2002, Montréal QC H3C 3J7.

-Muzafar Shah Habibullah and Yoke- Kee Eng (2006), Does Financial

-Development Cause Economic Growth? A Ppanel Data Dynamic Analysis for the Asian Developing Countries, Journal Of Asia Pacific Economy, Vol. 11, N°.4, 377-393.

-Nikolaos Dritsakis and Antonios Adamopoulos (2004), Financial Development And Economic Growth In Greece, An Ampirical Investigation With Granger Causality Analysis, International Economic Journal, Vol. 18, N°. 4, 547-559.

-O. Emre Ergungor (2006), Financial System Structure And Economic Growth, Structure Matters, International Review Of Economic And Finance, 17 (2008) 292-305.

-Philips Peter and Hansen Bruce (1990), Statistical Inference in Instrumental Variables Regression with I(1) Processes, Review of economic studies, Vol 57, 99-125.

-Qi Liang and Jian-Zhou Teng (2005), Financial Development and Economic Growth, Evidence from China, China Economic Review, 17 (2006) 395-411.

-R L Thomas (1997), Modern Econometrics, Addisson Wesley Longman.

-Robert G. King and Ross Levine, Financial indicators and growth in a cross section of countries. In: Working Paper n. 819, The World Bank, Washington, DC (1992).

-Suleiman Abu Bader and Aamer Abu-Qarn (2006), Financial Development and Economic Growth, The Egyptien Experience, Journal Of Policy Modeling-5626; N° Of Pages 12.